



نواب اليمين يعملون على دفع مشاريع قوانين تقيّد صلاحيات المحكمة العليا!

في مستهل الدورة الشتوية للكنيست

أوساط ليبرالية: هدف مشاريع القوانين هو تهيب المحكمة العليا وإلحاق أضرار بالقيم الديمقراطية المعارضة: نتناهاو فقد السيطرة على ائتلافه*

يعتزم نواب في الكنيست من أحزاب اليمين أن يدفعوا إلى الأمام عددا من مشاريع القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية، خلال الدورة الشتوية التي بدأت الأسبوع الماضي. وبين هذه المبادرات مشروع قانون يسعى إلى تقييد عمل المحكمة الإسرائيلية العليا، وإلى تحويل الكنيست صلاحية تعيين رئيس هذه المحكمة، وصلاحيه سن قانون بعد أن ألقته المحكمة العليا بسبب عدم دستوريتها، وغالبية هذه القوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية، ما يعني إخضاع المحكمة للمؤسسة السياسية التي يسيطر عليها اليمين.

وسيعمل نواب اليمين على دفع مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، ويصن مشروع القانون هذا على «إرساء الصيغة اليهودية لدولة إسرائيل من خلال قانون أساس يفتح في المستقبل التوصل إلى إجماع واسع لسن دستور كامل وشامل»، لكن هذا القانون ينص على أن «تطبيق حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بشعب إسرائيل»، وأن «القانون العبري يشكل مصدر إلهام للمشرعين والقضاة في إسرائيل»، ما يعني أنه في حال سن هذا القانون فإنه يتعين على قضاة المحكمة العليا تفضيل «تراث إسرائيل» لدى تفسيرهم القوانين التي سنها الكنيست.

بيّنت من وراء هذا القانون هو «أمر خطير جدا»، وقالت ليفني إن «مشاريع القوانين الخطيرة التي بادر إليها ليفين وبينيت غايتها إضعاف المحكمة العليا وإخضاعها للسياسة، والمس بمبدأ الفصل بين السلطات والقول إن الإيمان الديني يتغلب على الديمقراطية، وسوف أعرض ذلك بشدة». وأكدت أن من شأن تسييس الجهاز القضائي «الأيضف مكانته ودوره في الحفاظ على قيمنا كدولة ديمقراطية وحسب، وإنما أيضا أن يؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور بهذا الجهاز، وأعزيم الدفاع عن المحكمة بحيث لا يقوم السياسيون بدب الرعب لدى القضاة في القدس أو في أي مكان آخر».

ودعا بيرون المجتمع الإسرائيلي إلى «الانتفاض ضد أعمال غير مسؤولة كهذه والحفاظ على المحكمة العليا»، وأضاف: «أدعو كل من يريد كسب نقاط سياسية بواسطة رفع يده على المحكمة العليا أن يزلها. وبالإمكان إجراء نقاش حول الصلاحيات، لكن ينبغي القيام بذلك باحترام وتقدير لمؤسسة تشكل مرآة مستقرة في الديمقراطية الإسرائيلية». وهدف مشاريع القوانين هذه هو المس بعمل المحكمة السليم وإلحاق الضرر بالديمقراطية الإسرائيلية، كذلك انتقدت رئيسة حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، شيلي جيموفيتش، مشاريع القوانين اليمينية، وقالت إن «الجمهور في إسرائيل يريد الديمقراطية ولن يسمح بالدوس عليها بأيدي نمر من أعضاء الكنيست غير الديمقراطيين، وهدف هذه القوانين هو دب الرعب في المحكمة العليا، وينسى اليمين في الائتلاف الحكومي مرة بعد أخرى أن الديمقراطية لا تعني حكم الأغلبية فقط وإنما احترام حقوق الأقلية أيضا».



نتناهاو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست.



نتناهاو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست.

إلى هدم المؤسسة الوحيدة التي تدافع عن هذه الحقوق والسماح باستبداد مطلق للأغلبية». وانضمت النائب كارين إهرار، من حزب «يوجد مستقبل»، إلى المنتقدين، وقالت إنه «لا يعقل أن تكون المحكمة العليا أداة أخرى في أيدي الحكومة. والادعاء بأن سن القوانين التي تمس بالجهاز القضائي يعزز الديمقراطية هو ادعاء مفند من أساسه». ويدعي ياريف وشاكيد، اللذان بادرا إلى مشاريع القوانين اليمينية هذه، أنها خطوات يستوجبها الواقع.

وكان ليفين نفسه قد حاول خلال دورة الكنيست السابقة دفع مشاريع قوانين لتقييد صلاحيات المحكمة العليا. وكان أحد مشاريع القوانين هذه يهدف إلى إجراء استجواب في الكنيست، أي إجراء تحقيق سياسي، لأي مرشح لمنصب قاض في المحكمة العليا. ويتوقع أن يطرح ليفين وشاكيد، في الأيام المقبلة، مشروع قانون ينص على أن المحكمة العليا بإمكانها إلغاء قانون فقط من خلال النظر في القضية بتريكية موسعة مؤلفة من تسعة قضاة. وينص مشروع قانون آخر، بادر ليفين وشاكيد إلى طرحه، على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث يكون للمحكمة العليا مندوب واحد فيها وليس ثلاثة مندوبين كما في الحال اليوم. ويدعي نواب اليمين باستمرار أن قضاة المحكمة العليا

هم «يساريون ومزعزلون عن الشعب». ويأمل نواب اليمين أنه بواسطة تغيير تركيبة أعضاء لجنة تعيين القضاة ستتغير طبيعة اختيار القضاة أيضا. وكتب ليفين وشاكيد في نصم القانون أن «هدف مشروع القانون هذا هو تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة إلى تركيبة متوازنة بين حجم مندوبي السلطة القضائية وحجم مندوبي السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأن يتم ذلك من خلال التشديد على تركيبة تعبر بصورة صادقة عن مجمل الآراء لدى الجمهور، وتضمن في الوقت نفسه نقلا ملاءما للجهات المهنية (أي لمدربي القضاة ونقابة المحامين) ومدربي الأكاديميا. ويعزز مشروع القانون هذا مبدأ الفصل بين السلطات والمبدأ القائل أن أي سلطة لا تنتخب نفسها».

وطرحت شاكيد مشروع قانون آخر يقضي بتعديل «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، ويهدف التعديل إلى تمكين الكنيست من قول الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بقضايا مبدئية. ووفقا لمشروع القانون هذا، فإن القانون الذي تلغيه المحكمة العليا، مثل القانون المتعلق بسجن المتسللين إلى إسرائيل، سيكون بمقدور الكنيست أن يعيد سنه بتأييد ٦١ عضو كنيست فقط وليس بتأييد أغلبية استثنائية.

وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» قد أشارت موضوع هذه القوانين، أول من أمس الأحد. وانتقدت رئيسة حزب «الحركة» ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، نية اليمين دفع مشاريع القوانين هذه، وخاصة مشروع القانون المتعلق بتقييد صلاحيات المحكمة العليا. وقالت ليفني إنها تعترم «محااربة أي محاولة للسن بالمحكمة العليا وبدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

كما أكد وزير المالية ورئيس «يوجد مستقبل»، يائير لبيد أنه وأعضاء حزبه سيصدون بمهتهى القوة للمبادرات البرلمانية الرامية إلى سن قوانين تمس بمكانة المحكمة العليا. وحذر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، شاي بيرون، من حزب «يوجد مستقبل»، من أن هذا القانون «هدفه فرض الرعب على المحكمة العليا». وقد بادر إلى طرحه النائبان ياريف ليفين، من حزب الليكود، وإيليت شاكيد، من حزب «البيت اليهودي»، وبدعم من رئيس الحزب الوزير نفتالي بينيت. وقال بيرون إن وقوف

عقب تعيين كرنيت فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل

محلل سياسي كبير: نتناهاو يخضع للضغوط التي تمارس عليه!

أعلن بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد عن تعيين الدكتورة كرنيت فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل المركزي. وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ دولة إسرائيل.

وشغلت فلوغ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منصب القائم بأعمال محافظ البنك المركزي بعد أن أنهى المحافظ السابق البروفسور ستانلي فيشر مهمات منصبه.

وأضاف البيان أن قرار تعيين فلوغ جاء في ختام اجتماع قصير عقده رئيس الحكومة بنيامين نتناهاو مع وزير المالية يائير لبيد ظهر الأحد، وأعربا خلاله عن تقديرهما لأداء فلوغ في الفترة الأخيرة وأبديا تفتحها بقدرتها على دفع الاقتصاد الإسرائيلي نحو تحقيق مزيد من الإنجازات في هذه الفترة التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي حالة من عدم الاستقرار.

من ناحيتها، أعربت فلوغ عن شكرها لرئيس الحكومة وزير المالية. وقالت في بيان خاص أصدرته فور إعلان تعيينها أنها تتوقع أن يتم تحقيق تعاون كامل بين مسؤولي بنك إسرائيل وموظفيه وشمى الجهات في الحكومة التي يتسنى التعامل مع التحديات التي يواجهها البنك المركزي والمرافق الاقتصادية. ورحبت رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة عضو الكنيست

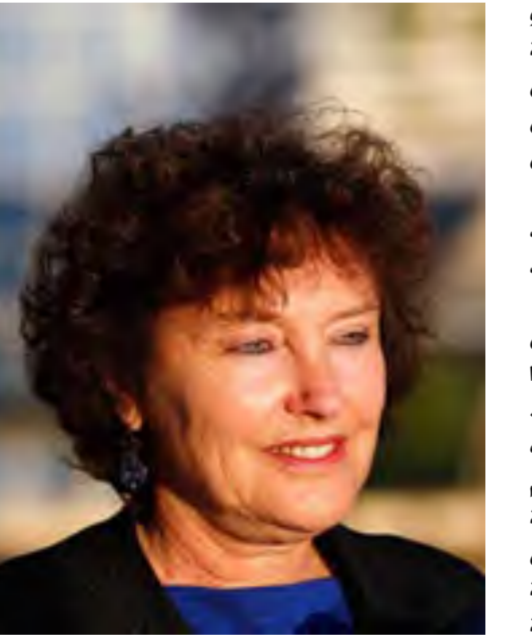
شيلي جيموفيتش بقرار تعيين فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل، وقالت إنه ينطوي على إقرار من جانب رئيس الحكومة بأنه ارتكب خطأ عندما عارض في الماضي تعيينها في هذا المنصب. وقال ناحوم برنباغ، كبير المحللين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، إن أهم درس يمكن استخلاصه من عملية تعيين فلوغ هو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتناهاو لا يتمسك بالقرارات التي يتخذها ويخضع للضغوط التي تُمارس عليه.

وأضاف: معروف أن نتناهاو كان حتى يوم الأحد من أشد المعارضين لتعيين فلوغ في هذا المنصب خلفا للمحافظ السابق ستانلي فيشر الذي ترك منصبه قبل ثلاثة أشهر. وفي الماضي غير البعيد عارض نتناهاو اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه وقع اتفاقا وياي والخليل مع الفلسطينيين. وعارض خطة الانفصال عن قطاع غزة، لكنه صوت تأييدا لها في الكنيست. وعارض صفقة شاليت (صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس)، لكنه عاد وتناها. وعارض إطلاق أسرى فلسطينيين من العيار الثقيل كبادرة حسن نية إزاء السلطة الفلسطينية في مقابل استئناف المفاوضات بين الجانبين، ثم وافق على إطلاقهم.

وبرأي برنباغ فإن ما يميز تراجع نتناهاو هذه كلها هو إدراكه أن الزعماء السياسيين لا يحصلون في الحياة السياسية على جميع ما يرغبون فيه، ويكونون أحيانا مضطرين إلى أن يتوصلوا إلى حلول وسط. وعلى ما يبدو فإن نتناهاو يتراجع عن مواقفه عندما يتبين له أن إصراره على هذه المواقف يمكن أن يكلفه ثمنا شخصيا باهظا.

وتابع: لا يعتبر نتناهاو الزعيم السياسي الإسرائيلي الوحيد الذي يتصرف على هذا النحو، لكنه ربما يكون الزعيم الوحيد الذي يصر على إنكار هذه الحقيقة.

وأشار إلى أنه لا بد من ملاحظة أن أعداء إسرائيل في الخارج وفي مقدمهم إيران، يدركون هذه الخصلة لدى رئيس الحكومة. كما أن أصدقاء إسرائيل وفي مقدمهم الولايات المتحدة، يدركونها، كذلك، فإن أعضاء الكنيست المصقور من حزب الليكود أمثال زئيف إكين وياريف ليفين يدركونها، لذلك هم لا يثقون هذه الأيام في قدرة نتناهاو على الصمود والتمسك بمواقفه الصقرية في مقابل الفلسطينيين والولايات المتحدة وأوروبا، وجماروسن ضغوطا عليه كي لا يقدم تنازلات خلال جولة المفاوضات الحالية مع السلطة الفلسطينية التي ترعاها واشنطن، ولا سيما الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية).



كرنيت فلوغ (رويترز)



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" وبال تعاون مع تلفزيون فلسطين يدعوكم لمتابعة برنامج: "عن قرب: قراءة في المشهد الإسرائيلي"

ستبت الحلقة اليوم الثلاثاء، الموافق 22-10-2013، الساعة الثامنة وخمس دقائق مساءً على تلفزيون فلسطين.

تناقش الحلقة:

[انتخاب السلطات المحلية في إسرائيل]

يستضيف البرنامج في حلقة الصحفي برهوم جرابسي، و محرر "المشهد الإسرائيلي" انطوان شلحت وستقدمه الصحافية أسماء عزايذة.

هذا البرنامج بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

يحيومفيتش ترفض فكرة انضمام حزب العمل إلى حكومة نتناهاو

رفضت رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة عضو الكنيست شيلي جيموفيتش فكرة انضمام حزنها إلى الائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتناهاو والتي سبق أن طرحتها وزيرة العدل تسيبي ليفني، المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة.

وقالت جيموفيتش في سياق مقابلة أجرتها معها الإذاعة الإسرائيلية العامة ("ريشت بيت") صباح أمس الاثنين، إن الوزيرة ليفني تشكل ورقة التوت في حكومة نتناهاو، وإنها هي شخصيا غير مستعدة لأن تقوم بهذا الدور.

وحول تعيين الدكتورة كرنيت فلوغ في منصب محافظة بنك إسرائيل، قالت رئيسة حزب العمل إن هذا التعيين تأخر كثيرا بسبب اعتبارات تتعلق أساسا بتفضيل الرجال على النساء.

وجاءت تصريحات جيموفيتش غداة مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين أول من أمس الأحد بأغلبية الأصوات على مشروع قانون تقدم به عضو الكنيست يعقوب ليتسمان من حزب «يهود هتوراه» الحريدي ويقضي بحظر إجراء أي مفاوضات تتعلق بإيجاد حل وسط ينص على تسييم مدينة القدس أو على التنازل عن أراض فيها من دون توفر أغلبية مؤلفة من ثمانين عضو كنيست مؤيدة لإجراء هكذا مفاوضات. وأيد مشروع القانون خمسة وزراء من أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا، و«البيت اليهودي» فيما عارضه أربعة وزراء من حزبي «يوجد مستقبل» و«الحركة».

وفور المصادقة على مشروع القانون هذا أعلنت رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين ووزيرة العدل تسيبي ليفني (رئيسة «الحركة») أنها تنوي تقديم طلب استئناف ضده إلى المحكمة من أجل ضمان عدم تأييد الائتلاف الحكومي لدى طرحه في جدول أعمال الكنيست.

ورحب عضو الكنيست ليتسمان بمصادقة اللجنة الوزارية على مشروع القانون مؤكداً أن إقراره بالقرارات الثلاث في الكنيست من شأنه أن يضمن بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل إلى الأبد.

في المقابل قالت رئيسة حزب «ميرتس» عضو الكنيست زهافا غالون إن حكومة نتناهاو تبدل كل ما في وسعها من أجل القضاء على الديمقراطية وتدمير أي فرصة للسلم مع الفلسطينيين. وأشارت إلى أن مشروع القانون هذا سيكون بمثابة السمار الأخير في نعش المفاوضات الفلسطينية، مؤكداً أنه لن يكون هناك سلام مع الفلسطينيين من دون تقسيم القدس.

تقارير إسرائيلية: الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين الثلاثاء المقبل

قالت تقارير صحافية، أمس الاثنين، إنه يتوقع أن تفرج إسرائيل عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين قبيل نهاية شهر الحالي.

ونقل موقع «السلا» الإلكتروني عن مصادر فلسطينية وإسرائيلية قولها إنه سيتم إطلاق سراح دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين في ٢٩ تشرين الأول، أي يوم الثلاثاء المقبل. ووفقا للتقرير فإن الدفعة الثانية من الأسرى الذين سيقرب عنهم ستشمل ٣٠ أسيرا فلسطينيا، سجنوا قبيل توقيع اتفاقيات أوسلو، وذلك من أصل ١٠٤ أسرى قررت الحكومة الإسرائيلية إطلاق سراحهم على أربع دفعات، في إطار ما أسمته «مبادرات حسن نية»، بموافقة استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قبل ثلاثة شهور تقريبا.

ولم تنشر السلطات الإسرائيلية بعد قائمة بأسماء الأسرى الذين سيطلق سراحهم الأسبوع المقبل. ويتوقع أن تحاول جهات في إسرائيل منع إطلاق سراح الأسرى من خلال الالتماس إلى المحكمة العليا ضد قرار الحكومة.

مثلما حدث لدى الإفراج عن الدفعة الأولى من الأسرى. وقالت صحيفة «معاريف» إن اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تم تعيينها لتحديد هوية الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم ستجتمع الأسبوع المقبل، وهي تضم رئيس الحكومة، بنيامين نتناهاو، وزير الدفاع، موشيه يعلون، ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزير الأمن الداخلي، إسحق هرونوفيتش، ووزير العلوم، يعقوب بيبي.

وكانت إسرائيل قد أفرجت عن دفعة أولى من الأسرى وعددهم ٢٦ أسيرا في شهر آب الماضي. غير أن وزراء إسرائيليين وأعضاء كنيست طالبوا بتناهاو، مؤخرا، بإعادة النظر في قرار إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وذلك في أعقاب هجمات فلسطينية أسفرت عن مقتل ٣ إسرائيلييين خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ووقع ٢٩ عضو كنيست على عريضة وجهوها إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتناهاو، في أيلول الماضي، وكتبوا فيها أنه «على ضوء عمليات القتل الرهيبة، نطلب إلغاء إطلاق سراح المخربين، المخطط له في إطار استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وليس معقولا أن دولة نتناهاو تقوم بالإفراج عن قتلة، وفي الوقت نفسه وخلال المفاوضات تتواصل العمليات الإرهابية».

ووقع على العريضة ٩ أعضاء كنيست من حزب «البيت اليهودي» و١٢ عضو كنيست من حزب الليكود الذي يتزعمه نتناهاو وبينهم نواب وزراء.

ربع اليهود في إسرائيل يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية!

*** وزير إسرائيلي سابق: اغتيال رابين استهدف تقويض القيم الديمقراطية لدولة إسرائيل ***



(إبنا)

كما أن رابين كان قبل اغتياله ضحية حملة تحريض أصولية يهودية دينية وقومية متطرفة. وهذه الأصولية كانت ولا تزال تهدد القيم الديمقراطية لدولة إسرائيل. وعلينا أن نلاحظ هنا أن أهم ما تتسم به هذه الأصولية هو كراهية الغوييم (الأغيار). غير أن هذه الكراهية سرعان ما تصبح كراهية للأخر حتى في صفوف اليهود أنفسهم.

لقد اغتيل رابين أيضاً لأن اليمين الإسرائيلي المتطرف حرّض عليه واتهمه بأنه يحب الفلسطينيين وعلى استعداد لأن يبيع الوطن اليهودي لهم. واغتيال لأنه كان أول من أبدى الاستعداد للحالف مع كتل الأحزاب العربية الإسرائيلية في الكنيست.

في ضوء ذلك كله، فإن أحد أهم الدروس من جريمة اغتيال رابين، هو أن علينا أن نكبح موجة سنن القوانين غير الديمقراطية في الكنيست الحالي، وأن نعرّز عمل منظمات حقوق الإنسان خارج الكنيست، وأن نبني جسور المواطنة المشتركة والمتساوية للسكان الفلسطينيين في دولة إسرائيل.

وتأتي هذه النتائج المقلقة بالتزامن مع ذكرى مرور ١٨ عاما على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين والذي كان في آخر خطاب ألقاه قبل اغتياله حدّز من مقبة العنف السياسي، مؤكداً أن من شأنه أن يقوِّض أركان الديمقراطية الإسرائيلية. وبالاستناد إلى النتائج التي أظهرها «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» ليس من المبالغة القول إننا لم نتعلم أي درس من جريمة اغتيال رابين.

وأضاف تسبان: اعتقد أن أفضل إحياء للذكرى رابين يكمن في فهم دروس اغتياله وبذل أقصى الجهود من أجل القضاء على الأسباب التي يمكن أن تهدد الأجواء لجريمة اغتيال سياسية أخرى في إسرائيل. وفي هذا الشأن لا بد من التشديد على أن اغتيال رابين كان جريمة سياسية بكل ما في الكلمة من معنى، وكل من يحاول أن يخفي هذا الأمر يقوم بتزوير الحقيقة ويسيء إلى ذكرى هذا الزعيم. وكان الهدف الأخطر من وراء هذه الجريمة هو القضاء على إمكان أي حسم ديمقراطي من جانب الشعب.

هذا، وربط الوزير السابق من حزب «ميرتس» يائير تسبان بين نتائج استعمال «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» وبين ذكرى اغتيال رابين.

وكتب في مقال نشره في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديوت أchronوت»:

أظهر استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٣ الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس أن نحو ربع اليهود في إسرائيل يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية. كما أظهر أن نسبة اليهود الذين يعارضون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية انخفضت من ٨٧% في مؤشر العام الفأنت إلى ٧٠% في مؤشر العام الحالي. وأعرب ٢٨% من اليهود الإسرائيلييين عن اعتقادهم أن تنفيذ أوامر الشريعة الدينية اليهودية أهم من تطبيق الديمقراطية في حال نشوء تناقض بينهما. وبصورة عامة يمكن القول إن المؤشر يعكس تراجعاً في الروح الديمقراطية السائدة في المجتمع الإسرائيلي.

عقب تصاعد حدة الاتهامات المتبادلة بين إسرائيل وتركيا

تحليلات: المسؤولون في إسرائيل يتعاملون مع أردوغان «كما لو أنه عدو»!

الدولة تعاونت مع أكبر عدو لإسرائيل (أي إيران). ويصعب عدم رؤية خطورة الأمر. وأجهزة أمن الدول الصديقة لا تفعل أبداً مثل هذه الأمور، بل إن أجهزة استخبارات لدول لا توجد علاقات دبلوماسية معها اعتادت على التعاون (مع إسرائيل). لكن عمل أجهزة الاستخبارات التركية، التي عملت بموجب تعليمات أردوغان بكل تأكيد، حولت تركيا إلى دولة عدو بكل معنى الكلمة. وتابع أفيدار أن «أداء أردوغان منذ صعوده إلى سدة الحكم تؤكد مرة تلو الأخرى أن الحديث لا يدور عن زعيم سريع الانفعال أو مدافع وإنما عن متطرف ويملك عقيدة متعصبة، ترى في إسرائيل خصماً دينياً وايدولوجياً. وبأفعاله حرق أردوغان ليس فقط العلاقات مع إسرائيل، وإنما مع وكالات استخبارات غربية أخرى أيضاً».

واعتبر الكاتب أنه «بنظرة إلى الوراء فإنه من الواضح أنه لم يكن هناك مكان للاعتذار لتركيا (الذي قدمه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، لأردوغان على مقتل النشطاء الأتراك في السفينة «مرمرة»)، والذي جاء في أعقاب قراءة غير صحيحة للريادة في جانب الإدارة الأميركية وعلى أثر ضغوط كبيرة من واشنطن. ولا يوجد أي اعتذار من شأنه أن يجعل أردوغان يتوب. واللحجة المتطرفة في الرسائل التي يوجهها على الملأ لتلامم بالكامل مع سياسته. وبإمكان العلاقات الإسرائيلية - التركية أن تتحسن فقط بعد تغيير نظام الحكم في أنقرة».

واعتبر أفيدار أن «القصة الغرامية بين إسرائيل وتركيا كانت قصيرة الأمد وساخنة جدا، لكن مر ما يكفي من سنوات الفطام من أجل أن نضع أوهام العلاقات المتميزة بين الدولتين من خلفنا. وينبغي العودة إلى تنمية العلاقات مع حلفاء آخرين، أهملناهم بسبب المحاولة العاقرة لإرضاء الأتراك، وانتظار اللحظة المناسبة لإرساء حلف من موقع القوة واحترام الذات. وهذا قد يحدث أسرع مما يمكن أن نتوقع في شرق أوسط متغير».

ورأى أفيدار أنه «في نهاية هذه القضية الحزينة والمؤلمة من التعاون مع

أنقرة يوجد درس أعمق، وهو أن الشرقي الأوسط يقدر من يقدر نفسه فقط. وهذه ليست قضية فارغة للأنأ أو «الكرامة الوطنية»، وإنما هي شرط اساس في

العلاقات الدولية والأداء العقلاني في محيط ليس غريباً. ولا يمكن لإسرائيل أن ترمم علاقات عن طريق الاعتذار واللهاث وراء مصالحه. والمس بمصالح الجانب الآخر والإصرار أمامه هما الطريق الوحيدة للحفاظ على مصالحنا

الهامة، وهي التي ستمهد الأرضية للمصالحة في الأمد البعد».

في السياق ذات قال دبلوماسي إسرائيلي سابق آخر هو بوغاز بيسموت إن تركيا أرادت الإسائة إلى إسرائيل من خلال كشف شبكة تجسس إسرائيلية

في إيران.

وكتب بيسموت في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم» في نهاية

وقت لاحق في حال اقتضت المصالح التركية ذلك. وقالت «يديعوت أchronوت»، إن المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية يتعاملون مع أردوغان «مثملاً يتعاملون مع عدو».

وشدد المسؤول الإسرائيلي نفسه على أن «أردوغان يعمل ضدنا، وأنه «يسير سسوية مع أشد أعداء إسرائيل، والعلاقات الأمنية مع تركيا باتت مقلصة جدا». وأضاف أنه «على ضوء الوضع الناشئ، يستحيل التوصل معها إلى أي نوع من العلاقات الخاصة في مواضيع حساسة، ولن نستغرب إذا ما اكتشفنا في المستقبل أنه (أي أردوغان) يعمل ضدنا».

وأثار خير «واشنطن بوست» غضبا كبيرا في إسرائيل. ووفقا لـ «يديعوت أchronوت» فإن المستوى الأمني الإسرائيلي يتعامل مع تركيا كدولة تواجه أزمة إستراتيجية في الشرق الأوسط «على ضوء فشل أردوغان في إحداث التغيير الذي حاول قيادته في الشرق الأوسط لدى تحالفه مع الإخوان المسلمين».

وأشار المسؤولون الإسرائيليون على هذا السياق إلى أن «أردوغان تخاصم مع إسرائيل، وتخاصم مع النظام الجديد في مصر، ويواجه مشاكل مع السوريين. وهو يبذل كل جهد ممكن من أجل ترسيخ حكمه ومكانته كرئيس. لكن الأمور أصبحت أصعب بالنسبة له اليوم لأن مكانته ضعفت في الشرق الأوسط ولأن الاقتصاد التركي ضعف قليلا».

وأضاف المسؤولون الإسرائيليون أن «أردوغان معني بأن يكون رئيسا كما هي الحال لدى الأميركيين. لكن من دون التوازنات والكوابح الأميركية، لأنه لا يريد الحفاظ على الديمقراطية». وقالت «يديعوت أchronوت» إن المسؤولين في إسرائيل يأملون بأن الإدارة الأميركية أصبحت تدرك معنى عدم رغبة أردوغان في إنهاء «قضية المرمرة» رغم تدخل أوباما شخصيا من أجل حل هذه القضية بين تركيا وإسرائيل.

ويبدو أن الأجواء في إسرائيل تدل على حالة خصومة بالغة مع تركيا، وأن قضية الجواسيس في إيران وخبر «واشنطن بوست» إنما صعدت هذه الأجواء في إسرائيل.

«عمل خسييس»!

وكتب الدبلوماسي الإسرائيلي السابق إيلي أفيدار، في سياق مقال في صحيفة «معاريف»، أول من أمس، أن الكشف عن عملاء الموساد هو «عمل خسييس من جانب الأتراك» وأنه «يثبت أن تركيا تعقبت آثار أفراد الموساد في أراضيها، وكشفت أمر المواطنين الإيرانيين الذي اتوا للقاء مشغليهم، وقدوما قائمة مرتبة كهدية إلى أجهزة الأمن الإيرانية». وأضاف أفيدار أنه إذا كان ما تم نشره صحيحا، فإن «عملاء الموساد اعتقدوا أنهم يتواجدون في أراضي دولة صديقة، لكن من الناحية الفعلية فإن هذه

أخبت إسرائيل الأسبوع الفائت ذكرى مرور ١٨ عاما على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين (اغتيال في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥). وفي هذه المناسبة أظهر استطلاع جديد للرأي العام في إسرائيل أجرته شركة «أي، بانيل» بين صفوف الشبيبة الإسرائيلية أبناء ١٢-١٧ عاما، أن ٣٢٣٪ من هؤلاء الشبان لا يعرفون أن رابين اغتيل في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، وأن نسبة الذين يعرفون ذلك ٦٢٣٪.

وقال ٥٦٪ من المشتركين في الاستطلاع إن هناك احتمالا كبيرا بأن يتم ارتكاب جريمة اغتيال سياسية أخرى في إسرائيل. وقال ٦٠٧٪ فقط إنهم لا يوافقون قط على ارتكاب جريمة اغتيال سياسية، في حين قال ١٠٪ إن ارتكاب جريمة اغتيال سياسية على خلفية أيديولوجية يمكن أن يكون عملا مبررا.

وأكد ١٨٧٪ من المستطلعين أنهم يوافقون على تخفيف العقوبة المفروضة على يفتال عمير الذي اغتال رابين بعد أن أمضى ١٨ عاما في السجن.

وبلغت نسبة الذين يؤيدون تخفيف العقوبة المفروضة على عمير في صفوف الشبان اليهود الحريديم (المتشدين دينيا) ٥٧٪.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من ٣٠٠ شاب يمثلون جميع فئات الشبان اليهود في إسرائيل، مع نسبة خطأ يبلغ حدها الأقصى ٥٨٪.

وعشية إحياء هذه الذكرى نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٣ وأظهر تعرّز المزيد من النزعات العنصرية في صفوف المجتمع اليهودي في إسرائيل.

فقد بين هذا الاستطلاع أن ٤٨٩٪ من اليهود في إسرائيل يعتقدون أنهم يجب أن يحظوا بحقوق في الدولة أكثر من غير اليهود نظرا إلى كونها «دولة يهودية وديمقراطية»، في حين أن نسبة الذي كانوا يتبنون مثل هذا الاعتقاد في استطلاع مؤشر الديمقراطية نفسه للعام ٢٠٠٩ بلغت ٣٥٩٪.

كما بين الاستطلاع أن نسبة اليهود الذين يعارضون منهم حقوقا أكثر من غيرهم انخفضت إلى ٤٧٣٪ في حين أنها في استطلاع العام ٢٠٠٩ بلغت ٦٢٪.

على صعيد آخر أظهر الاستطلاع أن ٦٤٣٪ من السكان اليهود في إسرائيل يعتقدون أن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار، ولذا فإن أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يعرض للاستفتاء العام على المواطنين اليهود فقط.

وقال ٥٧٧٪ من المواطنين اليهود في سن ١٨- ٢٤ عاما إنهم يؤيدون أن تقوم الحكومة الإسرائيلية باتخاذ إجراءات خاصة تهدف إلى تشجيع المواطنين العرب على الهجرة من البلد، في حين انخفضت نسبة الذي يؤيدون اتخاذ إجراءات كهذه بين السكان اليهود في سن ٦٥ عاما فما فوق إلى ٢٨٪.

وقال ٥٢٤٪ من المستطلعين اليهود إنهم يؤيدون فرض حظر على الخطابات التي تتضمن انتقادات موجهة ضد الحكومة، وأكد ٥١٦٪ من هؤلاء المستطلعين أن منظمات حقوق الإنسان مثل «بتيسليم» وجمعية حقوق اللامتناع تلحق أضرارا فادحة بدولة إسرائيل. وقال نحو ربع

المستطلعين إنهم يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية. ونظي الجيش الإسرائيلي بأعلى نسبة ثقة بين المستطلعين اليهود (٩٠٪) يليه رئيس الدولة الإسرائيلية (٧٨٪) ثم المحكمة الإسرائيلية العليا (٦٢٪).

وثلت الشرطة الإسرائيلية في المكان الرابع (٦٩٪) تليها الحكومة (٥٧٩٪) والكنيست (٥٤٥٪) ورئيس الحكومة (٥١٧٪).

وثلت الأحزاب في المكان العاشر والأخير (٣٧٪) وذلك بعد وسائل الإعلام في المكان الثامن (٤٣٪)، والحاخامية اليهودية الرئيسية في المكان التاسع (٤٣٪).

تصاعدت في الأيام الأخيرة حدة الاتهامات المتبادلة بين إسرائيل وتركيا، وذلك على خلفية نشر تقرير في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية جاء فيه أن تركيا سلّمت إيران أسماء عشرة عملاء للموساد الإسرائيلي قبل عام. واعتبر مسؤولون إسرائيليون أن هذا التقرير يدل على عدم وجود نية لدى تركيا، وخاصة لدى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، للمصالحة مع إسرائيل، في أعقاب أحداث أسطول الحرية لكسر الحصار عن قطاع غزة ومقتل تسعة نشطاء أتراك على متن السفينة «مافي مرمرة». وفي المقابل اتهمت تركيا إسرائيل بأنها «زرعت» خبر عملاء الموساد في الصحيفة الأميركية. وهاجم وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيددور ليبرمان، تركيا وأردوغان، على خلفية كشف النقاب عن عملاء الموساد في إيران.

وكتب ليبرمان على صفحته الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، مساء السبت الماضي، قائلا: «لم أفاجأ من الاتهامات التركية بأن إسرائيل هي التي تقف من وراء تقرير «واشنطن بوست» بشأن تسليم جواسيس في أيدي إيران»، ولا أعرف إذا ما كانت هناك أصلا شبكة تجسس كهذه. كذلك فإن هذا الاتهام التركي بأن إسرائيل تقف وراء النشر من أجل الامتناع عن دفع تعويضات لقتلى المرمرة يثبت أن تركيا بقيادة أردوغان ليست معنية بتحسين العلاقات مع إسرائيل. ولذلك فإني أمل أن نتوقف جميعا عن إيهام أنفسنا وتدرك الواقع الذي نعيش فيه اليوم والفرق بين ما هو مرغوب وما هو موجود».

تراجع العلاقات الأمنية

وذكر تقرير صحفي إسرائيلي أن تراجعاً كبيراً طرأ في الفترة الأخيرة على العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا، وأن هذه الأخيرة ليست معنية بتسوية الخلاف بين الدولتين على خلفية اعتراض الجيش الإسرائيلي لأسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة.

ونقل موقع «يديعوت أchronوت»، الإلكتروني، يوم الجمعة الماضي، عن مسؤولين سياسيين في الحكومة الإسرائيلية قولهم إن «العلاقات الأمنية مع تركيا مقلصة جدا» وكشّفوا عن أن الاتصالات بين الدولتين لحل الخلاف بينهما ما زالت عالقة ولا تتقدم.

وقال أحد المسؤولين الإسرائيلييين حول الاتصالات لحل الخلاف الذي نشأ في أعقاب اعتراض الأسطول، إن «الأتراك يخربون حاليا أية محاولة للتوصل معهم إلى تفاهات، وهم لا يريدون إغلاق الموضوع، وهذه (الاتصالات) عالقة تماما، ورغم جهود الرئيس (الأميركي باراك) أوباما فإنهم لا يريدون التقدم في الموضوع».

رغم ذلك لم يستبعد المسؤولون الإسرائيليون احتمال تسوية الخلاف في

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»

شالوم يروشالمي لـ «المشهد الإسرائيلي»: المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ستُمنى بالفشل!

حتى الآن لم يتفق الجانبان على تسوية موضوع المعابر فما بالك عندما تصل المفاوضات إلى مواضيع الحل الدائم؟



المفاوضات: مراوحة المكان.

وأنا كمواطن إسرائيلي ومحلل سياسي مستعد للمواقفة على قوات أجنبية أو قوات أميركية، لكنني لست نتنياهو، ولذلك فإن كل طرف يأتي إلى المفاوضات حاملاً مواقفه. كما أن الفلسطينيين ليسوا سهلين في هذه الأمور، ولذلك فإنه عندما يتم الحديث عن الحد الأدنى من المواقف فإن المقصود أمور كهذه، والحد الأدنى للموقف الإسرائيلي هو السيطرة على المعابر، وهذا الموقف لا يلتقي مع الموقف الفلسطيني الذي يطالب بدولة فلسطينية والسيطرة على الحدود وتقسيم القدس، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وإخلاء ٩٠٪ من المستوطنات، وهذا يعني أن مواقف الطرفين لا تلتقي أبداً.

وزير العدل الإسرائيلي، تسيبي ليفني، دعت حزب العمل إلى الانضمام لحكومة نتنياهو، هل سيؤثر انضمام العمل للحكومة على التوصل لاتفاق أو حتى على المفاوضات؟

يروشالمي: «ليفني موجودة في ضائقة، وهي تدير المفاوضات، لكن لديها ستة نواب في الكنيست فقط. هذه ليست ليفني كما كانت مرة، عندما كانت قائمة بأعمال رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت ولديها حزب ممثل في الكنيست بـ ٢٨ نائباً. ولا توجد لديها قوة سياسية الآن، أمام نتنياهو والليكود ولبيرمان وحزب البيت اليهودي». ولا أرى أن حزب يوجد مستقبلٌ ملتزم بالعملية السياسية، ولذلك فإنها بحاجة إلى مساندة، على شكل النواب الـ ١٥ لحزب العمل، لذلك هي تدعوهم إلى الانضمام للحكومة، لكن، برأيي، حزب العمل لن يضمن وحتى لو انضم فإن رئيس الحكومة لا يزال نتنياهو والحزب الحاكم لا يزال الليكود، وهناك لا مكان للتسوية من النوع الذي تحدثنا حوله أعلاه.

الأميركيون ضالعون في تفاصيل المفاوضات طبعاً، هل معروف ما هو الموقف الأميركي حيال المطالب الإسرائيلي؟

يروشالمي: «وفقاً لمعلوماتي، فإن الأميركيين يرون أن بالإمكان التحدث عن قوات دولية، لكن هنا أيضاً، عندما يتم الكشف عن مضمون المحادثات، لن تتنازل إسرائيل عن مواقفها، والأمم المتحدة أنه تبين أن الأميركيين يحاولون دفع العملية السياسية لكنهم لا يستطيعون التغلب على المعارضة الإسرائيلية لنشر قوات أجنبية، لأنه عندما تبدأ إسرائيل بالتحدث عن أمنها فإن الأمور تتحول إلى خطوط حمراء، كما أن نتنياهو سمع عن ذلك في جميع خطباته، وبالمناسبة، بالإمكان سماع هذا النوع من المفاوضات لأنهم يجلسون ويتحدثون، وهذه المفاوضات تبدو مثل حوار بين طرفين، وفي حال نتج عن هذه المفاوضات شيء إيجابي فإنني سأكون أول من ستصيهم المفاجأة».

ومعروف أن قضايا الحل الدائم هي الحدود والقدس والمستوطنات وحق العودة، لكن الحديث الآن يدور حول بند واحد في قضية الحدود، يتعلق بموضوع السيطرة على المعابر في الحدود بين الدولة الفلسطينية عندما تقوم وبين الأردن، ولا توجد أية إمكانية للتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع، لأن إسرائيل تريد أن تكون لديها السيطرة على المعابر، وبحق من ناحيتها، والفلسطينيون يقولون إنه إذا سيطرتم على المعابر فإنكم لا تعطوننا دولة فلسطينية، وتريدون أن تجعلونا نعيش في دولة فلسطينية مسجونة، كذلك فإن المحاولات من أجل التوصل إلى تسوية في هذا الموضوع ليست مقبولة على الجانبين، أي أن نشر قوات دولية هو حل ليس مقبولاً على إسرائيل، واقتراح إسرائيل بأن تستأجر المنطقة لسنوات طويلة ليس مقبولاً على الفلسطينيين، هذه هي صورة الوضع، ولذلك فإنني أعتقد أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة الانفجار تقريبا، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتناول بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية، فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإنني أعتقد أن المفاوضات لا يمكنها أن تنجح».

عندما نتحدث عن موضوع المعابر، تقصد طلب الإفصاح تقريبا، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتناول بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية، فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإنني أعتقد أن المفاوضات لا يمكنها أن تنجح».

عندما نتحدث عن موضوع المعابر، تقصد طلب الإفصاح تقريبا، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتناول بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية، فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإنني أعتقد أن المفاوضات لا يمكنها أن تنجح».

عندما نتحدث عن موضوع المعابر، تقصد طلب الإفصاح تقريبا، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتناول بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية، فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإنني أعتقد أن المفاوضات لا يمكنها أن تنجح».

الشعب اليهودي سيكون مثل مصير شعبنا خلال سنوات الشتات بالضبط».

وتابع أن الجيش الإسرائيلي كان وسيبقى الأمر الذي يقف بيننا وبين مصير الفناء، وهذا الأمر صحيح دائما وحتى عندما نتوصل إلى ترتيبات سلام أو لا نتوصل إليها، ونحن نتطلع إلى تحقيق مثل هذه الترتيبات».

وقال نتنياهو «إننا نعمل من أجل استنفاد احتمال السلام، ونحن لا نريد دولة ثنائية القومية وفي الوقت نفسه لا نريد فرعا إيرانيا في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) مثلما حدث عند حدودنا» في إشارة إلى حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة، واعتبر أن «هذا الأمر يلزم بأن تكون حدود إسرائيل الأمنية في غور الأردن، مثلما قال رابين في خطابه الأخير في الكنيست قبل موته بعدة أسابيع، وهذا كان ساريا حينذاك ويسري بشكل أكبر اليوم بعد صعود الإسلام المتطرف وبعد أن استولى وكلاء إيران على المناطق التي أخليناها في لبنان وغزة».

وقال المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»، شالوم يروشالمي، لـ «المشهد الإسرائيلي»، فيما يتعلق بقرار اللجنة الوزارية تأييد مشروع قانون ينص على إجراء تأييد ثنائي أعضاء الكنيست، أي ٨٠ نائبا، من أجل إجراء مفاوضات حول القدس إن «المطالبة بوجود تأييد أغلبية كهذه في الكنيست من أجل التنازل عن منطقة من الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية ليست قصة جديدة، والقانون الإسرائيلي ينص على أن يتنازل عن منطقة تخضع لسيادة إسرائيل سيخضع لتتيناهاو في سن خطيرة، وأعتقد أنه يوجد نوع من التراث في هذا الموضوع وأنه من الصعب جدا على إسرائيل التنازل عن منطقة تخضع لسيادتها وكانت قد احتلتها، ونحن نرى ما يحدث عندما تم التنازل عن مستوطنة، أو ما حدث بعد الانسحاب من القدس، ومثل هذا الأمر يكتسب أهمية أكبر لدى الحديث عن تنازل في القدس وهضبة الجولان اللتين فرضت إسرائيل عليهما القانون الإسرائيلي واعتبرت بذلك أنها ضمتها إليها». ولذلك يحاول الجميع هنا تطبيق أنفسهم، وأنا لا أعتقد أن قانونا كهذا سيتم سنه في الكنيست، كما أنه لا توجد مصلحة لتتيناهاو في سن قانون كهذا، لكن، دائما هناك محاولات كهذه، من أجل إرسال رسالة إلى الجانب الآخر بأنه لا يمكننا التنازل عن القدس، ورغم ذلك، فإن من يقول دائما إنه لن يتنازل، يقدم في نهاية الأمر تنازلات في حال حدوث مفاوضات جديدة، مثلما حدث مع مصر، وقالوا حينها في إسرائيل إنهم لن يتنازلوا عن أي متر في سيناء، وفي نهاية المطاف تنازلوا عن كل سيناء».

«المشهد الإسرائيلي»: لكن في حالة الفلسطينيين، وبعد التقارير التي نشرتها أنت في «معاريف» خلال الأسبوع الماضي حول وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، هل تعتقد أنه ما زال هناك جدوى من استمرار المفاوضات؟

يروشالمي: «لا توجد جدوى برأيي، وأعتقد أن استمرار المفاوضات سيؤدي إلى حالة إحباط كبيرة جدا، وحسيما هو معروف لي، فإن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود حول موضوع لا يصل إلى مكانة أي من مواضيع الحل الدائم،

كتب بلال ضاهر:

قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين، أول من أمس الأحد، تأييد مشروع قانون ينص على وجوب تأييد ٨٠ عضو كنيست، من أصل ١٢٠ عضوا، لإجراء مفاوضات مع «جهة أجنبية» حول انسحاب من القدس الشرقية أو تسليم أجزاء منها، ومن شأن هذا القانون، في حال سنه في الكنيست، أن يعرقل تقدم المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، التي انطلقت قبل نحو ثلاثة شهور، لأنه يمنع مجرد إجراء مفاوضات حول القدس الشرقية، والتي تعتبر إحدى أبرز قضايا الحل الدائم، وينص مشروع القانون، الذي طرحه عضو الكنيست يعقوب ليتسمان من كتلة «يهودت هتوراة» (حريدية)، على أنه في حال تم التوصل إلى اتفاق سياسي حول انسحاب من القدس الشرقية من دون المصادقة على ذلك في الكنيست وبتأييد أغلبية خاصة مؤلفة من ٨٠ عضو كنيست، فإن الاتفاق لن يكون ملزما للكنيست أو الحكومة أو بلدية القدس. وأيد دعم مشروع القانون في اللجنة الوزارية ٥ وزراء من أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا» والبيت اليهودي، وعارض تأييده ٤ وزراء من حزبي «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، ويوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد.

وأعلنت رئيسة اللجنة الوزارية ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، في ختام الاجتماع أنها تعترض الطعن في القرار. وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «هارتس» إن ليفني، وهي رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، توجهت إلى لبيد، الذي أعلن في الماضي عن معارضته لـ «تقسيم القدس»، وطلبت منه الانضمام إلى طعنها ضد قرار اللجنة الوزارية. لكن على الرغم من اعتراضه على تأييد مشروع القانون هذا إلا أن لبيد أوجع ليفني أنه يرفض طلبها. وأشارت الصحيفة إلى أنه لا توجد قيود على المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية طالما لم يتم بحث الاستئناف على تأييد القانون في الحكومة.

ووفقا لـ «هارتس» فإن اللجنة الوزارية صادقت على مشروع القانون هذا خلافا لموقف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ونقلت عن مصادر في حزب الليكود ادعاءها أن نتنياهو توقع سقوط الاقتراح ولذلك فإنه لم يعمل من أجل منع التصويت عليه.

وجاء في حيثيات القانون أن «القدس، وهي المدينة التي تم توحيدها، لن يتم تقسيمها أو تسليم أجزاء منها لأي كان، وقدسية القدس لا تمنح للغيراء، ومشروع القانون هذا يمنع إمكانية أنه في أي مرحلة أو عملية سياسية ما، لن يكون، ولا حتى نقاش، حول مكانة مدينة القدس»، وأوضح ليتسمان أنه طرح مشروع القانون لأنه حدث في الماضي أن تم التفاوض على انسحاب من مناطق في القدس الشرقية.

من جهته، كرر وزير خارجية إسرائيل السابق ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيدور ليرمان، تهجماته ضد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، معتبرا أنه ليس شريكا للسلام وأنه لا جدوى من السعي الآن لاتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال ليرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية: «الأحد الثالث، إن أبو مازن ليس شريكا للسلام»، وأنه «لا جدوى من السعي الآن إلى تسوية دائمة، وينبغي التركيز على تعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع الفلسطينيين».

واعتبر ليرمان أن المنهاج الدراسي الفلسطيني يتضمن تحريضا على إسرائيل وقال إنه «يجب مطالبة الفلسطينيين بتغيير منهاجهم التدريسي من الأساس» لأن «كثيرهم التدريسية لا تشمل خريطة لإسرائيل ولا توجد فيها كلمة واحدة عن المحرقة»، وتابع أن وسائل الإعلام الرسمية في السلطة الفلسطينية «بووءة بالتحريض المعادي للسامية وتجدد الحريين الانتحاريين»، وقال إنه «فقط بعد أن يبدأ الفلسطينيون بتربية الجيل الشاب على السلام سيكون بالإمكان البدء في مفاوضات حقيقية حول تسوية دائمة».

وتأتي أقوال ليرمان على خلفية تقارير نشرتها صحيفة «معاريف»، الأسبوع الماضي، تتحدث عن أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، التي انطلقت قبل ثلاثة شهور تقريبا، قد وصلت إلى طريق مسدود في ضوء إصرار إسرائيل على نشر قوات من جيشها على طول غور الأردن. وفي غضون ذلك دعت وزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، حزب العمل إلى الانضمام لحكومة بنيامين نتنياهو من أجل التأثير على القرارات المتعلقة بالمفاوضات ولصالح السلام مع الفلسطينيين. وقالت ليفني لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن على حزب العمل الانضمام للحكومة، موضحة أن «تركيبية الحكومة ستؤثر بشكل كبير للغاية على القرارات السياسية التي سيتم اتخاذها»، وأضافت أنه «إذا كان حزب العمل يسعى إلى رفع راية السلام فإن هذا يتطلب أكثر من مجرد خطاب، ومن أجل تمكين اتخاذ قرارات هامة ودراماتيكية في المستقبل فإن ثمة حاجة لدعم حقيقي وجوهري من داخل الحكومة».

من جانبه شدد نتنياهو، خلال مراسم إحياء ذكرى مرور ١٨ عاما على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين، على أن الأمن هو مفتاح السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، واعتبر أن غور الأردن يجب أن يشكل حدودا أمنية. وقال نتنياهو إن «الشرق الأوسط الهامج، ومفتاح السلام مع الفلسطينيين يكمن قبل أي شيء في قدرتنا على الدفاع عن السلام وعن أنفسنا في حال حاولت قوى أخرى تحطيم السلام».

وأضاف نتنياهو أن «رابين عمل من أجل ضمان مناعة الجيش الإسرائيلي كأداة هامة لضمان مستقبلنا وتحقيق السلام مع جيراننا، ومن دون الجيش الإسرائيلي فإن مصير

اليوم انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل

استطلاع: أغلبية المواطنين العرب تعتقد أن على سلطاتها المحلية أن تهتم أكثر شيء بقضايا التعليم والمسكن

تجري اليوم الثلاثاء الانتخابات للسلطات المحلية في إسرائيل بما في ذلك السلطات المحلية العربية.

وفي هذه المناسبة قامت وحدة الاستطلاعات في مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، بإشراف د. عاص طرش، بإجراء استطلاع رأي عام حول أنماط التصويت لدى الناخب العربي لانتخابات السلطات المحلية بشكل عام، والمواقف حول قضية ترشح النساء بشكل خاص.

وأجرى الاستطلاع في شهر تشرين الأول الحالي وشمل ٥١٣ مستطلقا يشكلون عينة تمثيلية للمجتمع العربي البالغ (١٧ عاما فما فوق)، وينسبة خطأ محتملة لا تزيد عن ٥٪.

وأظهرت نتائج الاستطلاع مستويات منخفضة لرضا المستطلعين عن الخدمات العامة المختلفة للسلطات المحلية لم تتعد الـ ٥٠٪، وتتنخفض هذه النسبة إلى قرابة الـ ١٥٪ فيما يتعلق بتوفير مساكن للأزواج الشابة، حيث بلغت نسبة عدم الرضا حتى عدم الرضا بناتنا إلى (٧٣٪) والرضا بمدى متوسط يصل إلى ٢٤٪.

وقال المستطلعون إن أهم قضيتين يتوجب على السلطة المحلية التعامل معهما هما التعليم الرسمي (المدارس) بنسبة ٥٣,٣٪، وقضية الأراضي للأزواج الشابة بنسبة ٤٥,٨٪. أما أهمية باقي الخدمات، كالنظافة والصحة والبنية التحتية، فقد جاءت من حيث الأهمية بعد التعليم الرسمي وتوفير المسكن.

تناول الاستطلاع أيضا أسئلة حول أداء رئيس السلطة المحلية وعمله، وقد قال ٦٦٪ من المستطلعين إن على رئيس السلطة المحلية أن يأخذ دورا فعالا في القضايا السياسية التي تواجه العرب في إسرائيل، و٢٢٪ قالوا إن ذلك يجب أن يكون خاضعا للظروف.

كذلك طلب من المستطلعين أن يختاروا أهم دافعين يؤثران حسب رأيهم على اختيار الناس عند التصويت لمرشح الرئاسة. وقد أظهرت النتائج أن أغلبية المستطلعين (٥٦٪) يعتقدون أن الدافع الرئيس والأكثر تأثيرا على اختيار الناس لمرشح الرئاسة هو الائتلاف العائلي، ويليه كفاءة المرشح في إدارة السلطة المحلية بنسبة ٢٧,٢٪.

أما الدافع الثاني الأكثر أهمية والذي يؤثر على اختيار الناس فهو البرنامج الانتخابي بنسبة (٣٣٪) ويليه الائتلاف الحزبي بنسبة ٢٩,٦٪ ومن ثم كفاءة المرشح - ٢٢,٦٪، ولم تختلف النتائج كثيرا عندما سُئل المستطلعون عن أهم الدوافع لاختيار قوائم مرشحي العضوية للمجلس البلدي، وقد أظهرت النتائج أن الائتلاف العائلي هو أهم العوامل وبنسبة ٥٩,٩٪.

وفحص القسم الآخر من الاستطلاع مواقف المستطلعين من ترشيح امرأة، وتبين أن ٦٨,٤٪ من المستطلعين يؤيدون ترشيح قريباتهم (الأخت، الابنة، الزوجة، امرأة من العائلة) لرئاسة السلطة المحلية إذا كانت لديها الرغبة في ذلك، وترتفع النسبة إلى ٧٢,٨٪ لدى الحديث عن ترشيحهن لعضوية المجلس البلدي.

وقد أيد (٨٥٪) من المستطلعين الخطوة التي قامت بها امرأة لترشيح نفسها لرئاسة السلطة المحلية، و(٨٢٪) يرون أنها خطوة قد تحفز النساء مستقبلا على ترشيح أنفسهن لرئاسة السلطة المحلية. في المقابل وجد الاستطلاع أن (٨٧,٣٪) من المستطلعين يؤيدون ترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية و(٨٥,٦٪) يؤيدون ترشيح امرأة لعضوية المجلس البلدي.

وعلى مستوى التصويت للمرشحة في الانتخابات المحلية قال (٩٣,٧٪) إنهم مستعدون للتصويت لامرأة إذا كانت بنفس كفاءات الرجل. في المقابل نجد أنه فقط ٣٣٪ من المستطلعين يعتقدون أن بإمكان الرجل إدارة شؤون السلطة المحلية بشكل أفضل من المرأة. و(٥٥,٩٪) يعتقدون أنه لا يوجد فرق في إدارة السلطة المحلية إذا كانت للرجل والمرأة نفس الكفاءة، و(٨٣,٣٪) يعتقدون أن بإمكان المرأة أن تدير السلطة المحلية بشكل أفضل.

كما فحص الاستطلاع الأسباب المحتملة، حسب رأي المستطلعين، لنقلة عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية القريبة، ووجد أن عامل العادات والتقاليد يحصل على أعلى نسبة ويوافق عليه (٢٩,٦٪) يليه الاعتقاد بأن النساء عاطفيات إذ يوافق على هذا التفسير (٢٦,٦٪) في حين رأى (٢٠,٨٪) أن النساء لا يرغبن في الترشح، و(١٨,٩٪) قالوا إن العقيدة الدينية تحول دون ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن الاستطلاع شمل أيضا العديد من الأسئلة الأخرى.

متابعات

تجري في إسرائيل، اليوم الثلاثاء، انتخابات السلطات المحلية، وتركز الانظار على نتائج هذه الانتخابات في مدينة القدس، التي يتنافس فيها ثلاثة مرشحين لرئاسة البلدية، هم رئيس البلدية الحالي، نير بركات، ومنافسة الأبرز، موشيه ليئون، والمرشح الحريدي، حاييم إيشتاين، وهؤلاء المرشحون الثلاثة هم يمينيون وتعهّدوا بمواصلة توسيع الاستيطان في القدس الشرقية، ويعارضون انسحاب إسرائيل منها بأي حال. ولذلك فإن القضية السياسية وحل الصراع ليست مطروحة على أجندة المعركة الانتخابية في القدس.

والقضية المركزية المطروحة في هذه الانتخابات، مثلما حصل في المعارك الانتخابية السابقة، هي العلاقات بين العلمانيين والحريديم في المدينة، رغم غياب الصراع العلماني - الديني بشكل مقصود. وتشير تقارير صحافية إلى أن المرشحين، بركات وليئون، يسعيان إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الحريديم، لكن من دون أن يمسا بتأييد العلمانيين لهما. ويشار إلى أن نسبة التأييد للمرشح الحريدي، إيشتاين، ضئيلة ولا يوجد أي احتمال بأن يفوز برئاسة البلدية.

وتذكر المعركة الانتخابية الحالية بتلك التي جرت في العام ١٩٩٣، فقبل أسبوع من تلك الانتخابات كان رئيس البلدية حينذاك، تيدي كوليك، مرشح حزب العمل، مطمئنا جدا، لأن استطلاعات الرأي تنبأت بفوزه. وما زاد من ارتياح كوليك هو أنه إلى جانب مرشح اليكود في حينه، إيهود أولمرت، كان هناك مرشح حريدي، هو مئير بوروش، الأمر الذي ضمن انقسام أصوات الناخبين الحريديم، وبقي كوليك مطمئنا حتى يوم واحد قبل الانتخابات، أو على الأصح حتى قبل ٤ ساعة من فتح صناديق الاقتراع. عندها أعلن بوروش عن إزالة ترشيحه لرئاسة البلدية، وانتقل لتأييد الحريديم لصالح مرشح اليكود، أولمرت، وتبين بعد فسرز الأصوات أن أولمرت تفوق على كوليك بأكثر من ٢٥ ألف صوت.

ويأمل ليئون، الآن، بتكرار هذا السيناريو، وهو مدعوم من رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب شاس، أرييه درعي، ويعتبر أنه مرشح لليكود، ويحاول ليئون إقناع إيشتاين بإزالة ترشيحه، فيما تظهر استطلاعات الرأي أن بركات، المرشح العلماني، هو الذي سيفوز برئاسة البلدية. ووفقا لاستطلاع للرأي نشرته صحيفة «كول هعبير» في نهاية الأسبوع الماضي، فإن بركات سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات، بينما سيحصل ليئون على ٢٨٪ من الأصوات فقط. وتوقع الاستطلاع حصول إيشتاين على (٣٠٪ من الأصوات، وفي حال أزال إيشتاين ترشيحه، فإن بركات سيحصل على ٥٠٫٠٪ من الأصوات وليئون على ٣١٪).

لكن استطلاعا آخر، نشرته صحيفة «غلوبس» الاقتصادية أظهر أن تفوق بركات أقل، وأنه سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤١٪ لليئون، وتبين من الاستطلاعين أن هناك نسبة تتراوح ما بين ٢٩٪ إلى ١٧٪ من الناخبين لم تقرر لأي مرشح ستصوّت.

الحريديم ليسوا كتلة واحدة

يعتبر ليئون وليبرمان، في تسميات لوسائل الإعلام، أن الفوز برئاسة البلدية سيكون من نصيب ليئون، ويفسران ذلك بأن هناك كتلة حريدية صلبة، مؤلفة من تسعين ألف صوت، ستدعم ليئون، وأنه سيحصل على الثلاثين ألف صوت الأخرى، من أجل فوزه، من أوساط أخرى، مثل المتدينين - القوميين الذين سيمصونون له بسبب القلنسوة التي يعتمرها، والمهاجرين الروس بسبب ليبرمان وحزب «إسرائيل بيتنا»، ومؤيدي حزب اليكود، ومصوتين يهود شرقيين وخائني الأمل من بركات.

لكن صحيفة «هارتس» أشارت يوم الجمعة الماضي، إلى أن الحريديم

لا يقفون اليوم كتلة واحدة وأن هناك خلافات ومصراعات بينهم، وقالت الصحيفة إن التغييرات التي طرأت على المجتمع الحريدي في العشرين عاما الأخيرة ستمنع عقد صفقة بين ليئون والحريديم، كالتي أبرمها أولمرت مع الحريديم في حينه، وكان أولمرت قد أبرم الصفقة مع بضعة أشخاص من ذوي التأثير على الجمهور الحريدي، لكن ليئون سيضطر الآن إلى إبرام صفقة مع عشرات من أمثال هؤلاء الأشخاص إضافة إلى عشرات الحاخامين. إضافة إلى ذلك فإن انصياح الجمهور الحريدي بشكل أعمى لتوجيهات حاخاميه باتت مسألة مشكوكا فيها.

وفي هذه الأثناء، أعلن «مجلس حكماء التوراة» في حزب شاس دعمه لليئون، كما منح الحاخامون الليتوانيين الأشكناز من حزب «ديغل هتوراه» دعمهم لليئون، وحذروا أنصارهم من الامتناع عن التصويت، ودارت المعركة في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات حول المرشح الحريدي إيشتاين. وسعى بركات، بواسطة مقربين منه، إلى إقناع إيشتاين بعدم إزالة ترشيحه، تحسبا من انتقال أصوات مؤيديه إلى ليئون. كذلك فإن المجموعتين الحريديتين المسيانيتين الكبيرتين، غور وفيجنيتز، وجهتا تعليقات لاتباعهما بعدم تأييد ليئون.

ويواجه ليئون عقبات أخرى في كسب تأييد الجمهور غير الحريدي، فقد حدثت في الفترة الماضية انقسامات عديدة في فرع حزب اليكود في القدس، وأصبح قسم كبير من أعضاء ومؤيدي هذا الحزب يدعم بركات. كذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يتجاهل ليئون بشكل ملحوظ، الأمر الذي لا يزيد التأييد له. كما أن التيار الصهيوني - الديني وقيادته عبرا عن تأييدهما لبركات.

وثمة عقبة أخرى يواجهها ليئون هي عدم معرفته كل ما يتعلق بالقدس، إذ أن ليئون هو من سكان مدينة غفغتايم، قرب تل أبيب، ونقل مكان إقامته إلى القدس من دون عائلته، قبل فترة قصيرة جدا من خوض الانتخابات لرئاسة البلدية، ووفوجى سكان القدس من جهله لما يحدث في المدينة، خاصة عدم معرفته بأن دور السينما مفتوحة مساء يوم الجمعة.

حريديم غاضبون على ليبرمان

أفاد موقع «كيكار هشبات» الإلكتروني الحريدي بأن قسما كبيرا من الحريديم، من أتباع المسيانيين الكبرى، غور وبعازا وفيجنيتز، لن يدعم ليئون، لأسباب تتعلق بتشكيل حكومة تنبئهاو الحالية ورفض ضم الأحزاب الحريدية إليها، بعدما اشترط ذلك رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، مقابل انضمامهما للحكومة. ورأى قادة هذه الجماعات الحريدية أنه يحظر دعم ليبرمان وجعله يقرر هوية مرشحي الجمهور الحريدي، وقالت مصادر في هذه الجماعات إنه «لا يعقل أن يحظى بدعمنا من عمل من أجل تشكيل هذه الحكومة السيئة والحق ضررا غير مسبوق بالجمهور الحريدي... وينبغي التذكير بأن بركات ليس مثل لبيد، كما أن ليئون وليبرمان ليسا مؤمنين من ميثا شعاريم» في إشارة إلى الهي الحريدي في القدس.

وقالت مصادر في حزب «أغودات يسرائيل» للموقع الإلكتروني إنه سيرها التصويت لصالح ليئون لو أنه قادر على الحصول على أصوات من الناخبين غير الحريديم، لكن في الوقت الذي يتفوق فيه بركات في جميع استطلاعات الرأي فإنه لا جدوى من دعم المرشح الخاسر. كذلك عبر هذا الحزب عن غضبه من القرار «الأحادي الجانب» لحزب «ديغل هتوراة» أن ليئون هو المرشح من دون التشاوي ٨٢ ألف شيكل، بينما انخفض ذلك الاستئثار اليوم إلى ٢٦ ألف في الكنيست.

وشدد الموقع الإلكتروني على أن قرار حركة «بني تورا»، التابعة للتيار

اليوم، انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل

الخلافات بين الحريديم وإقصاء أحزابهم عن الحكومة من شأنهما إبقاء بزكات رئيسا لبلدية القدس!



لافتة انتخابية لرئيس بلدية القدس نير بركات في محطة للحافلات.

الحريديم.

لكن الصحافي شاحر ايلان رأى أن بركات، بقراره هذا، يتحمل مخاطرة كبيرة، لأنه لا يوجد موضوع يمكن أن يوقف الجمهور العلماني ويخرجه إلى صناديق الاقتراع أكثر من موضوع تزايد عدد الحريديم وفرض نفوذهم في المدينة، وحذر ايلان بركات من أن عدم طرح موضوع هذا الصراع قد يكسبه بضعة آلاف من أصوات الحريديم، لكنه من الجهة الأخرى قد يخسره أصواتا أكثر من الجمهور العلماني، الذي يكامله يؤيد بركات، غير أنه مطمئن من فوز بركات وقد يعود إلى حالة اللامبالاة.

ولفت «هارتس» إلى أمر آخر تغير في القدس خلال العشرين عاما الأخيرة، وهو أن مرشحا علمانيا تمكن من الفوز على مرشح حريدي، رغم أن الجمهور الحريدي برمته ذهب إلى صناديق الاقتراع وصوت لصالح مرشحه. وحدث ذلك في الانتخابات المحلية السابقة، في العام ٢٠٠٨، عندما وقف الناخبون غير الحريديم في المدينة بشكل كامل إلى جانب بركات. ووفقا للصحيفة فإنه «بعد هذا دكتوراه»، وبعد حصولهم على الشهادات يواجهون صعوبة في العودة إلى إسرائيل وإيجاد وظيفة ملائمة فيها.

وفي هذه الأثناء، حسبما ذكرت «هارتس»، تتكاثر النكات حول ليئون وخسارته «المؤكدة»، على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لكن هذا لا يعني شيئا بالنسبة للنتائج الحقيقية للانتخابات، إذ أن «فيسبوك» يمثل قطاعا صغيرا من الجمهور في القدس. ونتيجة هذه المعركة الانتخابية سيددها الحريديم، سواء في حال قرروا في نهاية الأمر الائتلاف حول ليئون ودعمه، أو في حال كانوا غير مباينين وكانت نسبة تصويتهم متدنية.

الجامعات الإسرائيلية تواجه أزمة حادة جراء التراجع الكبير في مخصصات الدعم الحكومية!

لا مكان للأداب

قال تقرير، نشرته صحيفة «هارتس»، إن الطلاب في إسرائيل الذين يسعون إلى مستقبل أكاديمي في المواضيع الأدبية، يتم دفعهم إلى خارج البلاد من أجل مواصلة دراستهم للقب الدكتوراه. بينما يتم دفع طلاب العلوم إلى خارج البلاد من أجل الدراسة للقب ما بعد الدكتوراه، أو «بوست دكتوراه». وبعد حصولهم على الشهادات يواجهون صعوبة في العودة إلى إسرائيل وإيجاد وظيفة ملائمة فيها.

وأوضحت حال الدارسين في خارج البلاد الدكتوراة أفيثال شوركي من معهد علوم الأدبية في الجامعة العبرية في القدس، التي أشرف على تخصصها البروفيسور فارشال الذي حاز على جائزة نوبل قبل أسبوعين. وعادت شوركي إلى إسرائيل قبل عشر سنوات، وتعمل منذ ذلك الحين في الجامعة العبرية. لكنها تؤكد أن شريك جميع طلابها سيحصلون على فرصة كالتي حصلت عليها. وقالت شوركي إن «السر إلى خارج البلاد [للدراسة] هو أمر جيد ومهم من أجل التطور العلمي، وهو أمر ضروري لمن يريد البقاء في الأكاديميا. لكن السؤال الموجود دائما عندما أرسل طالبا لدراسة البوست دكتوراه هو هل سيدخل مكانا في الأكاديميا عندما يعود؟. وأعمل على إقناع الطلاب الذين أرى أنهم مناسيون بالسفر، لكن لأنه لا توجد إمكانية لضمان مكان [عمل] يهودون إليه، وكمرشدة للطلاب تشعر كأنها والدة لهم، فإنني أخشى عليهم وعلى مستقبلهم».

من جانبه قال ليئور إيرز، وهو طالب يدرس في إحدى الجامعات البريطانية للقب الدكتوراه في موضوع النظرية السياسية، إنه «يدرس جميع الخيارات، ويحاول الحفاظ على علاقات في البلاد ومراقبة وظائف تصبح شاذرة، ويجب التمييز بين التأهيل الذي نحصل عليه في الجامعة نفسها وبين المحيط والغلاف الذي نحصل عليه في خارج البلاد. وتوجد أكاديميا بمستوى عال في إسرائيل، والإشراف يمكن أن يكون جيدا جدا. لكنني أعتقد أنه في مجالي على الأقل، والذي لا يوجد فيه اهتمام لرصد ميزانيات للمختبرات، فإن الميزة الكبرى في الدراسة للدكتوراه في لندن هي أنك قريب من مراكز العمل في مجالي».

بدورها قالت روتيم روزنثال، التي تدرس في جامعة أميركية للقب الدكتوراه في موضوع تاريخ التصوير، إنه «من أجل الاستمرار في تطوير طريقي الأكاديمية، لم يكن أمامي خيار. إذ لم تكن هناك أطر في البلاد بإمكانني أن أطور فيها بحثي والحصول على تمويل كامل. أي منحة وعمل في القسم في إطار دراسي». لكنها عبرت عن تشاؤم حيال إمكانية عودتها إلى العمل في جامعة إسرائيلية. وقالت «بالتأكيد يوجد اهتمام متزايد في مجال بحثي في الجامعات في البلاد، لكن يتعين علينا أن ننتظر لنرى أي تمويل سيكون للمواضيع الأدبية عندما يتعين الدراسة للدكتوراه».

التنافس بين الجامعات والكليات

نشر مجلس التعليم العالي في إسرائيل معطيات عشية افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية، مطع الأسبوع الماضي، أبرزت حجم المنافسة بين الجامعات، التي تشمل مراكز الأبحاث، والكليات. وتبين أنه طرا، في السنة الأكاديمية الحالية، انخفاض بنسبة ١٧٪ على عدد الطلاب في الجامعات الذين يدرسون للقب الأول، «الكالوريوس». وفي المقابل ارتفع عدد طلاب الكليات بنسبة ٢٨٪، وهذا الاتجاه مستمر منذ سنوات.

وتبين أيضا أن عدد طلاب اللقب الثاني، الماجستير، في جامعات الأبحاث بقي كما كان في السنة الدراسية الماضية، وهو ٣٩ ألفا تقريبا.

لكن عدد طلاب الماجستير في الكليات ارتفع بشكل حاد، بنسبة ٨٧٪.

ووفقا للمعطيات فإن معظم الزيادة كانت في الكليات التي لا تحصل على ميزانيات من الدولة. ويثير هذا المعطى قلقا لدى المؤسسات

التي تتلقى تمويلا من الدولة، وكونه مؤشرا على وجود منافسة في سوق الألقاب الجامعية المتقدمة، وعلى أن الجامعات والكليات الممولة لا تنجح في جذب طلاب إليها.

وقال البروفسور كليتر في هذا السياق إنه «يجب العودة إلى ما قيل قبل سنوات عديدة، عندما تحدثوا عن تقوية الكليات. لقد قالوا حينذاك إن الجامعات للأبحاث والكليات للتعليم. لكن العنصر الثمين هو الأبحاث، ولذلك فإن الجامعات يجب أن تتمتع من حقيقة أنها جامعات أبحاث».

ولفت عميد كلية الآداب والمجتمع في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور ديفيد نيومان، إلى أن سوق التعليم العالي في إسرائيل أصبحت تنافسية جدا، وبشكل يلحق ضررا بالأبحاث. وقال إن «هذا تحوّل إلى تنافس من أجل التنافس، وليس من أجل التفوق. والمنافسة بين الجامعات والكليات تحولت إلى منافسة على المال. وتراجعت الموارد العامة في دولة إسرائيل، ولذلك يتعين على الجامعات أن تجند أموالا أكثر بقواها الذاتية. وأحد مصادر ذلك هو القسّط الدراسي، ولذلك فإن عدد الطلاب هو أمر مهم. لكن الجامعات لا يمكنها خفض السقف أي شروط القبول] من أجل أن تجذب عددا أكبر من الطلاب. هؤلاء يذهبون إلى الكليات لإسبب عدم استيفائهم لشروط القبول في الجامعات».

وحذر نيومان من إشكاليات في سياسة «لجنة التخطيط والميزانية»، وقال إن «النموذج الذي تنبئه لجنة التخطيط والميزانية يؤدي إلى وجود عدد أكبر مما ينبغي من الطلاب الذي يدرسون للقب الدكتوراه. إذ أن التمويل في هذه الحالة يتم وفقا لكمية الذين ينهون الدراسة للدكتوراه خلال فترة زمنية تحدها لجنة التخطيط والميزانية. وهذا أمر غير صحي، لأن ٨٠٪ من الذين أنهوا الدراسة للقب الدكتوراه لن يجدوا عملا. ويجب وقف هذا الأمر، لأن كل المستوى الأكاديمي يتدنّى، من الكالوريوس وحتى الدكتوراه».

